العرب
الأربعاء 2021/10/13
السنة 44 العدد 12208

الكويت تسمح للنساء بالالتحاق بالجيش أسوة بدول الخليج

بعد العمل كشرطيات أصبح بمقدور النساء الكويتيات الالتحاق بالجيش كضباط اختصاص وضباط صف بعدما اقتصر عملهن فيه لسنوات على تخصصات مدنية. وبهذه الخطوة تلتحق الكويت بعدد من الدول الخليجية التي سبقتها في إدماج المرأة ضمن السلك العسكري.

الكويت - سمحت الكويت الثلاثاء للنساء الكويتيات بالالتحاق بالجيش في البلاد، بعدما اقتصر عملهن فيه لسنوات على تخصصات مدنية، لتلتحق بذلك بعدد من الدول الخليجية التي سبقتها في ذلك.

وقال الجيش الكويتي في تغريدة على حسابه على تويتر إن وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي الصباح "أصدر (الثلاثاء) قرارا بشأن فتح باب التسجيل للمواطنات الكويتيات للالتحاق بشرف الخدمة العسكرية كضباط اختصاص وضباط صف وأفراد وذلك في مجال الخدمات الطبية والخدمات العسكرية المساندة".

وأكد وزير الدفاع الكويتي في تصريحات بثتها وكالة الأنباء الرسمية "آن الأوان لأن نعطي المواطنات الكويتيات الفرصة لدخول السلك العسكري في الجيش الكويتي جنبا إلى جنب مع إخوانهن الرجل".

الشيخ حمد جابر الصباح

الكويتيات جنبا إلى جنب مع الرجال في السلك العسكري

وأوضح أن قراره "يأتي انطلاقا من دور الجيش الكويتي ومسؤوليته في حماية البلاد والحفاظ على أمنه واستقراره من أي خطر خارجي (..) وبغية تمكين المواطنات الكويتيات من الالتحاق بشرف الخدمة العسكرية".

وذكرت مصادر كويتية أن الدفعة الأولى المنتظر قبولها تتراوح ما بين 100 إلى 150 مواطنة، سيتم ترشيحهن لدورة ضباط وضباط صف.

وأوضحت أن هذا القرار سيخص الراغبات في الخدمة داخل القطاعات الخدمية المساندة في وزارة الدفاع الكويتية.

وعن طبيعة تلك القطاعات لفتت المصادر إلى أنها يمكن أن تكون قطاع الخدمات الطبية، وما يشبهه من الإدارات والأقسام التي تمكن فيها الاستفادة من الطاقات النسائية.

ولاقى قرار السماح للنساء بالالتحاق بالجيش معارضة عدد من النواب الإسلاميين.

وقال النائب أحمد مطيع إنه يرفض بشدة قرار وزير الدفاع السماح للنساء بالدخول في الجيش، موضحا "هذا القرار لا يتناسب مع شريعتنا الإسلامية التي راعت طبيعة المرأة".

وأضاف مطيع "الشريعة مصدر رئيسي في التشريع وفق المادة الثانية من دستور الكويت.. اليوم يسمح للمرأة بالدخول للجيش وغدا يكون تجنيدها إلزاميا كالرجال".

وعلق النائب فايز الجمهور على القرار متسائلا "أين احترام خصوصية المرأة الكويتية؟".

وقال الجمهور في تغريدة على تويتر "تتحججون أنكم في احتياج للمرأة بالشرطة للسجون والتعامل مع النساء لاحترام خصوصيتهن.. ممكن نفهم ما هو احتياجكم للمرأة بالجيش؟".

وأضاف "قرار غير موفق وهو نوع من تغريب المجتمع الكويتي المحافظ وعلى وزير الدفاع مراجعة القرار وسأتقدم بقانون يمنع دخولها للجيش".

وباتخاذها مثل هذا القرار، التحقت الكويت بعدد من الدول الخليجية التي كانت سبّاقة في السماح بانخراط المرأة داخل قواتها المسلحة، حيث نظمت هيئة الأركان العامة السعودية مطلع سبتمبر الماضي، حفل تخرج لأول دفعة نسائية في الجيش السعودي، وذلك في الوقت الذي تم فيه افتتاح مركز تدريب الكادر النسائي، وهو أول مركز من نوعه في المملكة.

وفي أبريل 2018 أصدر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قانونا يتيح للنساء للمرة الأولى في تاريخ البلاد، الالتحاق بالخدمة العسكرية اختيارياً، إضافة إلى وجود العنصر النسائي في سلطنة عُمان.

وتعتبر مملكة البحرين من أسبق الدول الخليجية في هذا الإطار، حيث سمحت بانضمام النساء إلى قواتها المسلحة منذ أكثر من 30 عاما.

وكان وزير الدفاع الكويتي الراحل الشيخ ناصر الصباح أعلن في عام 2018 تأييده انخراط المرأة في الجيش الكويتي، وذلك بعد ضمّها إلى جهازي وزارة الداخلية وحرس مجلس الأمة.

وفي سبتمبر الماضي قال معاون رئيس الأركان لهيئة القوة البشرية اللواء ركن خالد الكندري إن هناك دراسة وصفها بـ"الجادة" لدى الجيش للنظر في التحاق النساء بالمؤسسة العسكرية، متوقعاً إنجازها خلال العام الجاري.

وجاءت تصريحات الكندري على هامش انطلاق حملة "كن منهم" التي تهدف إلى جذب الكويتيين لـ"التطوع في الخدمة العسكرية والدفاع عن الوطن".

وفي عام 2001 أقر مجلس الوزراء الكويتي مشروع الشرطة النسائية، وتم قبول أول دفعة من الشرطة النسائية في أكاديمية سعد العبدالله في عام 2007.

وحسب تقارير محلية ففي عام 2019 بلغ عدد أفراد الشرطة النسائية 652 عنصرا نسائيا من ضابطات وضابطات صف وأفراد يعملن في مختلف قطاعات الوزارة الأمنية.

وقف الدعم عن الميليشيات يؤدي إلى تفككها

السعودية وإيران على أبواب فتح القنصليات وطي صفحة الحرب في اليمن

الرياض تفصل بين الحوار مع طهران واعتداءات الحوثيين

تعكس موجة التفاؤل التي يبديها المسؤولون السعوديون والإيرانيون بشأن المحادثات لتجاوز الخلافات العالقة تطورا لافتا من شأنه الدفع باتجاه تطبيع العلاقات بين البلدين، إلا أن ذلك يبقى رهين الأفعال لا الأقوال.

الرياض - تمضي المحادثات بين السعودية وإيران في اتجاه يُتوقع له أن يفتح الطريق أمام عودة العلاقات القنصلية واستئناف العلاقات التجارية ووضع حد للحرب في اليمن.

وعلى الرغم مما تحقق من تقدم، بحسب تأكيدات المسؤولين الإيرانيين، فإن جماعة الحوثي عادت لتشن هجوما جديدا بمسيّرة مفخخة باتجاه خميس مشيط، وهو الثاني منذ الهجوم الذي نفذته بطائرة مفخخة ضد مطار الملك عبدالله في جازان قبل أربعة أيام.

إلا أن ذلك لم يغير شيئا من مجرى المحادثات بين البلدين، في رسالة ضمنية من الرياض تقول إنها تفصل بين الحوار مع إيران حول مجمل القضايا الثنائية والإقليمية، واعتداءات الحوثيين التي لا تمثل بالنسبة إليها شيئا يستحق الكثير من الاهتمام.

ويقول مراقبون إن ازدواجية المعايير الأميركية مع إيران والسعودية وفرت للرياض سبيلا لمعالجة أزمتها مع طهران من دون الاعتماد على الولايات المتحدة، ولكن من دون استبعادها أيضا، ذلك أن واشنطن تعادي إيران وتتفاوض معها، وتتعمد إزعاج السعودية في الوقت الذي تعتبرها حليفا.

ويرى هؤلاء أن الاستنتاج الأهم الذي توصلت إليه الرياض هو أنها لا تستطيع أن تراهن على إدارة الرئيس جو بايدن في توفير الحماية الكافية بعد أن تعمدت سحب بطاريات باتريوت وثاد من السعودية.

وبالرغم من أن واشنطن أرسلت مستشار الأمن القومي جاك سوليفان لرأب الصدع والتأكيد على ثبات التزامات الولايات المتحدة تجاه حماية أراضي المملكة، إلا أن الوقت كان قد فات على ما تبدد من الثقة، بينما قطعت جولات المحادثات الأربع التي تم تنظيمها في بغداد شوطا بعيدا في ترتيب الالتزامات المتبادلة بين طهران والرياض.

وتشير الدلائل إلى أن الطرفين يجريان منذ نهاية الجولة الرابعة في الحادي والعشرين من سبتمبر الماضي جولة أكثر عمقا شملت السعي لاستعادة العلاقات القنصلية بين البلدين وسبل حل الأزمة في اليمن واستئناف العلاقات التجارية.

علي الشهابي

الرياض تريد أن ترى خطوات فعلية على الأرض

ووصف مستشار الحكومة السعودية علي الشهابي الوضع الحالي بالإيجابي والمشجع جدا، لكنه أشار إلى أن الرياض تريد أن ترى خطوات فعلية على الأرض.

وأضاف الشهابي لوكالة الصحافة الفرنسية أن "إيران بحاجة إلى اتخاذ خطوات حقيقية وليس الاكتفاء بالحديث اللطيف (...) يجب أن تكون هناك بعض الخطوات الجوهرية من جانب إيران قبل أن تسمح السعودية بإعادة فتح السفارات"، مشيرا إلى ملف اليمن على وجه الخصوص ووقف تمويل وتسليح الحوثيين.

ومن جانبه قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة إن التواصل بين البلدين مستمر "دون انقطاع". وهذا ما يدعم الافتراض بأن "الجولة الخامسة" من المحادثات هي التي تجري "من دون انقطاع".

وفي ما يتعلق بوضع اليمن قال زادة إن "الشعب اليمني هو من سيحدد مصير اليمن وفقا لرغبته، وما نفعله يهدف إلى تسهيل الحوارات".

وفي منعطف غير مسبوق قال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان في مقابلة مع قناة "سي. أن.بي.سي" الأميركية إن إيران ترى على الدوام أن حل قضية اليمن يكمن في الطريق السياسي.

وأضاف أن طهران أعلنت منذ البداية أن طريق الحل العسكري تجاه اليمن مرفوض، وقامت بتقديم مشروع الحل السياسي.

وتخلت السعودية عن مبدأ أنها لن تتفاوض مع إيران في شأن مصير بلد عربي، فالسند الذي كانت تعتمد عليه ثبت أنه غير جدير بالثقة حتى عندما كان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في السلطة، وهو الذي اتخذ موقفا متشددا من إيران، وذلك عندما تخاذلت واشنطن في الرد على الهجوم الإيراني على المنشآت النفطية السعودية في بقيق في العام 2019، بينما يتخذ الرئيس بايدن موقفا أكثر مهادنة تجاه إيران الآن.

ويقول خبراء عسكريون إن السعودية لا تقلقها هجمات الحوثي لأنها قادرة على التصدي لها والحد من أضرارها، إلا أن أزمة علاقات مع إيران تؤدي إلى تهديد منشآتها النفطية وطرق الملاحة في مياه الخليج شأن لا يمكن للرياض أن تنهض به بمفردها، وهو ما يتطلب إرادة دولية اكتشفت الرياض أنها غير متوفرة.

وتخوض الرياض محادثاتها مع طهران بمعزل عن المحادثات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني مع مجموعة 5 + 1 في فيينا. فسواء توصلت هذه المحادثات إلى نتيجة أم لا، فإن ذلك لن يؤثر على رغبة الطرفين في مواصلة تطوير علاقاتهما إلى الحد الذي يسمح بتوقيع اتفاق تعاون وشراكة أمنية واقتصادية لا تقتصر على العلاقات الثنائية فحسب ولكنها تمتد إلى دول الخليج الأخرى.

ووسط أجواء التفاؤل أعرب مدير تنمية الصادرات في منظمة تنمية التجارة الإيرانية الحكومية فرهاد نوري عن أمله في استئناف العلاقات التجارية بين إيران والسعودية.

وقال إنه "في حال خفض التوتر بين إيران والسعودية وتوصل المباحثات بينهما إلى نتائج إيجابية، فالمصدرون الإيرانيون يمكنهم الاستحواذ على حصة مقبولة من السوق السعودية".

ودعا المسؤول الإيراني إلى "التخطيط الخاص لحضور التجار الإيرانيين في السوق السعودية الكبيرة"، قائلا إن هذه السوق "واسعة لجهة حاجتها إلى السلع الاستهلاكية، والمصدرون الإيرانيون على معرفة جيدة بحاجات السوق السعودية".

وتشير البيانات بشأن التجارة الإيرانية – السعودية قبل انقطاع العلاقات عام 2016 إلى أن حجم التبادل التجاري بينهما كان نحو 200 مليون دولار سنويا من عام 2006 إلى 2016.

وفي حال تم رفع العقوبات عن إيران فإن التبادل التجاري بين البلدين يمكن أن يشهد ازدهارا يرفع الأرقام السابقة إلى عدة أضعاف.

العراقيات يحصلن على 97 مقعدا في الانتخابات لأول مرة في تاريخهن

بغداد - أعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي الثلاثاء أن النساء حصلن على 97 مقعدا في البرلمان من أصل 329 مقعدا بنسبة 29.4 في المئة بالانتخابات البرلمانية التي أعلنت نتائجها الإثنين وهي أعلى نسبة تحققها المرأة العراقية في تاريخها.

وقالت دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في بيان، إنه "بحسب التحليل الأولي لنتائج الانتخابات، فإن المرأة العراقية تمكنت من الفوز بـ97 مقعدا بزيادة 14 مقعدا عن الكوتا المخصصة للنساء من بينها فائزتان من الأقليات، فيما أظهرت هذه النتائج فوز 57 امرأة بقوتها التصويتية من دون الحاجة إلى الكوتا".

ودعا البيان جميع النساء إلى "مواصلة الجهود للمشاركة في مختلف مراحل العملية السياسية وصنع القرار، والاهتمام بقضايا المرأة والتشريعات التي من شأنها ضمان حقوقها وتعزيز مكانتها في المجتمع".

ويعني نظام الكوتا النسوية في العراق ضمان 25 في المئة على الأقل من مقاعد البرلمان للنساء، لتحقيق تمثيل نسوي حرص الدستور العراقي على تثبيته.

وقالت المرشحة الفائزة والحاصلة على أعلى الأصوات بين النساء في العراق نيسان الصالحي إن نجاحها في الانتخابات كان متوقعا لكن "ليس بهذه الدرجة" وأن حركتها لن تشترك بالحكومة المقبلة.

وحصدت المرشحة عن حركة "امتداد" 22.827 صوتا في محافظة ذي قار، محققة بذلك نتيجة نجاح قياسية، حيث حلت بالمرتبة الأولى على مستوى النساء في العراق، وبالمرتبة العاشرة على مستوى المرشحين والمرشحات.

وأضافت الصالحي "كانت لدي ثقة بالشباب، إضافة إلى دعم المرجعية غير الموجه لجهة معينة لكنه كأنما موجه لهن"، مشيرة إلى أنها "توقعت الفوز لكن ليس بهذه الدرجة".

وبشأن ما يتم تداوله حول ترشيحها في الانتخابات الماضية مع تحالف الفتح، نفت الصالحي ذلك مؤكدة "رشحت مع امتداد ولم أنتم لأي جهة أخرى قبل ترشيحي هذا".

وأوضحت أن "حركة امتداد ناشئة من التظاهرات ونحن معارضون لأي تسييس للتظاهرات، أو استغلال شهدائنا كدعاية انتخابية، وأننا نطمح للتعبير عن أفكار الشباب".

وتابعت "كانت لدينا وثيقة شرف في الحركة، وأول بنودها هو التنازل عن أي امتيازات برلمانية، إذا دخلنا مجلس النواب، لذلك نحن متنازلون عنها كون الشعب يرفض ذلك"، مؤكدة "سنكون كتلة معارضة إيجابية ونسعى بكل جهدنا لتحقيق أهداف شباب تشرين، كما تضم الوثيقة التي وقعنا عليها داخل الحركة التنازل عن الامتيازات البرلمانية ونحن معارضون لحكومة المحاصصة أساسا".

وبشأن المناصب الحكومية أكدت أن "حركتها لن تتسلم مناصب في المرحلة الراهنة، وسينصب عملها داخل البرلمان على المراقبة فقط، لحين انتهاء المحاصصة الحزبية حين إذن سنفكر بخيار المشاركة".

نيسان الصالحي

سنتحالف مع مستقلين لتشكيل كتلة برلمانية معارضة وقوية

أما عن الأسباب التي ساهمت في نجاحها الساحق، أوضحت أن "هذا التسلسل جاء بسبب مصداقيتي مع الناس"، مؤكدة "لم أقدم وعودا للشعب لا أستطيع تحقيقها، ولم أقدم وعودا لتعيين الآخرين، ولم أقدم وعودا بالتبليط، والمحولات وغيرها، إضافة إلى دعم المرجعية غير الموجه، والمتمثل بالحث على خوض الانتخابات وفكرة المجرب لا يجرب".

وتابعت "لدينا جمهور كبير من شريحة الشباب الذين وعدتهم بإصلاح الوضع السياسي، والدفاع عن حقوق الشعب خلال المؤتمرات الانتخابية التي سبقت الانتخابات".

وشددت على أن "حركتها لن تتحالف مع أي طرف مشارك في الحكومة، ولكن قد نتحالف مع مستقلين غير مشاركين في العمل الحكومي لتشكيل كتلة برلمانية معارضة وقوية".

والإثنين نشرت مفوضية الانتخابات (رسمية) أسماء الفائزين على موقعها الإلكتروني، دون الإشارة إلى الكتل السياسية التي مثّلوها في انتخابات بلغت نسبة المشاركة فيها 41 في المئة، وهي الأدنى منذ 2005.

واستنادا إلى أسماء الفائزين، ذكرت الوكالة الرسمية أن "الكتلة الصدرية" تصدرت النتائج بـ73 مقعدا من أصل 329، فيما حصلت كتلة "تقدم"، بزعامة رئيس البرلمان المنحل محمد الحلبوسي (سُني)، على 38 مقعدا، وفي المرتبة الثالثة حلت كتلة "دولة القانون"، بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي (2006 – 2014) بـ37 مقعدا.

إنجاز تاريخي